انعكاسات سياسة التفكيك الجمركي على الجباية الجزائرية في ظل اتفاق الشراكة الأورومتوسطية.

The impacts of the customs dismantling policy of the Algerian fiscality under the Euro-Mediterranean Partnership Agreement.

أ.عيسى سماعين
أ.د بن نافلة قدور
جامعة الشلف

ملخص:
تهدف هذه الورقة البحثية إلى الإحاطة بواحد من التحديات التي فرضتها الشراكة الأورومتوسطية على الاقتصاد الجزائري من خلال تسليط الضوء على سياسة التفكيك الجمركي كخطوة لتحرير المبادلات التجارية في إطار الانفتاح الاقتصادي، وما سيرافقها من منافسة شرسة تواجه الصناعات المحلية وكذا ما سيترتب عنها من انعكاسات على المداخيل الجمركية و الجبائية للميزانية العامة في ظل فتح الباب على مصراعيه أمام دخول المنتجات الأجنبية.
الكلمات المفتاح: التفكيك الجمركية، الجباية الجزائرية ، اتفاق الشراكة الأورومتوسطية.

Abstract:
This research paper aims to present one of the challenges posed by the euro-Mediterranean partnership on the Algerian economy through the customs dismantling policy as a step for the liberalization of trade exchanges in the context of the economic openness, which are accompanied by a fierce competition facing local industries, and its impact on customs and tax revenue of budget in the context of the entry of foreign products.
Key words: the customs dismantling, the Algerian fiscality, the Euro-Mediterranean partnership agreement.

I. مقدمة:

I. 1.توطئة: إن الجزائر كانت تعتمد إلى وقت قريب على سياستها الجمركية من أجل حماية اقتصادها الوطني عن طريق فرض رسوم جمركية مرتفعة على البضائع الأجنبية بغية عرقلة دخول تلك المنتجات إلى أراضيها إضافة إلى حصولها على إيرادات مالية لصالح الخزينة العمومية، إلا أن إبرامها لاتفاق الشراكة الأورومتوسطية مع الإتحاد الأوروبي ألزمها أن تفتح أبوابها تجاه السلع الأوروبية عن طريق تطبيق ما يسمى بسياسة التفكيك الجمركي التي شرعت الجزائر فعلا في تطبيقها منذ الفاتح سبتمبر 2005 وحتى حلول عام 2020 تاريخ إنشاء منطقة للتجارة الحرة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي.

I. 2.الإشكالية: إن تطبيق الجزائر لسياسة التفكيك الجمركي ستؤدي إلى إحداث تأثيرات على المداخيل الجمركية والجبائية التي تعتبر موردا مهما من موارد الميزانية، مما يفرض على الدولة ضرورة البحث على موارد جبائية وغير جبائية لتعويض النقص الذي سيخلفه التطبيق الكامل لبرنامج التفكيك الجمركي، **فما المقصود بسياسة التفكيك الجمركي، وما هي انعكاساتها على الجباية الجزائرية؟.**

I. 3.أهمية الموضوع: تكمن أهمية البحث بالنظر إلى التحديات التي أصبح الاقتصاد الجزائري يواجهها في ظل تطبيق سياسة التفكيك الجمركي وما سيترتب عليها من انعكاسات سلبية على الايرادات الجمركية و الجبائية للميزانية العامة. كما لا يجب إغفال الحاجة الماسة

لتنويع إيرادات الدولة خاصة مع تدهور و عدم إستقرار أسعار البترول مما قلص من الجباية البترولية، مما يستوجب العمل على إيجاد بدائل تمويل الميزانية العامة.

I. 4.محاور الدراسة: من أجل الاجابة على الاشكالية المطروحة حاولنا معالجة الموضوع من خلال تناول العناصر التالية:

- سياسة التفكيك الجمركي الناجم عن اتفاق الشراكة الأورومتوسطية.
- انعكاسات سياسة التفكيك الجمركي على الجباية الجزائرية.
- توصيات للتخفيف من آثار هذه السياسة على الجباية الجزائرية.

II. سياسة التفكيك الجمركي الناجم عن الشراكة الأورومتوسطية:

قبل التطرق إلى سياسة التفكيك الجمركي، ارتأينا في مرحلة أولى أن نتعرض إلى مفهوم هذه الحقوق الجمركية، لنأتي فيما بعد للحديث عن هذه السياسة و برنامج تطبيقها على المنتجات الصناعية المستوردة من الاتحاد الأوروبي.

1.II. ماهية الحقوق الجمركية:

1.1.II.تعريف و خصائص الحقوق الجمركية: قدمت عدة تعاريف للحقوق الجمركية أهمها:

- تعتبر الحقوق الجمركية إحدى صور الضرائب غير مباشرة المفروضة على التجارة الخارجية، حيث أنها تفرض على السلع والخدمات عند عبورها الحدود دخولا وخروجا[1].
- كما عرفت على أنها إقتطاعات ضريبية تفرضها الدولة بما لها من حق السيادة على السلع المستوردة إليها أو المصدرة منها [2].
- كما عرفت على أنها عبارة عن ضرائب تفرضها الدولة على السلع عندما تجتاز حدودها سواء كانت صادرات أو واردات، فهي ضرائب على إنتقال السلع من الدولة أو إليها[3].

وعليه يمكن القول أن الحقوق الجمركية هي عبارة عن ضرائب غير مباشرة تفرض على السلع و الخدمات العابرة للحدود من أجل ضمان الحصول على إيرادات للخزينة العمومية من جهة، و كذا حماية الصناعات المحلية من جهة أخرى.

2.1.II.أهداف الحقوق الجمركية: إن الغاية من فرض الحقوق الجمركية هي تحقيق جملة من الأهداف منها ما هو مالي يتمثل في توفير موارد مالية للخزينة العمومية، و منها ما هو إقتصادي يتمثل في حماية الصناعات الوطنية من المنافسة الأجنبية ،و منها ما هو سياسي متعلق بالسياسة الخارجية للدولة.

أ-الهدف المالي: لعل أقدم الأهداف التي أُستُخدِمت من أجلها الحقوق الجمركية هي الحصول على موارد مالية لتمويل ميزانيات الدول، و في هذه الحالة فإن الحقوق الجمركية تستخدم لنفس الأغراض المالية التي تستخدم من أجلها الضريبة بصفة عامة، ألا وهي تمويل خزينة الدولة بغية الحصول على المزيد من الأموال لتغطية نفقاتها العامة [4].

ب- الأهداق الاقتصادية: تتمثل الأهداف الاقتصادية في حماية الصناعات الوطنية و كذا تشجيع الاستثمارات، فقد أعتبرت الحقوق الجمركية بمثابة ذلك الجندي القائم على حماية المنتوج الوطني من المنافسة الأجنبية عن طريق فرض رسوم جمركية عالية بالنسبة للمنتجات المستوردة التي تنافس المنتجات المحلية بالشكل الذي يجعل تكلفة تلك الواردات باهضة الثمن،

---

(1)- د سعيد عبد العزيز عثمان، د شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات – نظم – قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007، ص234.

(2)- خالد عليان عليمان، علي أحمد المشاقبة، إدارة التخليص الجمركي، دار صفاء، الأردن، 2009، ص 85.

(3)- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1998، ص 125.

(4)- خالد عليان عليمان، علي أحمد المشاقبة، مرجع سابق، ص23.

ضف إلى ذلك أنه يمكن إستخدام هذه الحقوق في تشجيع الصادرات من خلال إعفائها أو إقرار رسوم جمركية ضئيلة عليها [5].

جـ الأهداف السياسية: يمكن إستخدام الحقوق الجمركية لتحقيق أهداف سياسية تتجلى في رغبة الدولة في دعم العلاقات السياسية مع بلدان معينة كمنحها تفضيلات جمركية و غيرها من تسهيلات التجارة الخارجية، أو في حالة الخلافات السياسية قد تستخدم تلك الحقوق كسلاح لمنع الاستيراد والتصدير مع دول معينة.

II.1.3. نسب الحقوق الجمركية في التعريفة الجمركية الجزائرية: لقد عرفت نسب الحقوق الجمركية عدة تعديلات تماشيا مع الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الدولة حتى وصلت في سنة 2002 إلى ثلاث معدلات فقط، والجدول الموالي يستعرض ذلك:

جدول رقم 01: معدلات الحقوق الجمركية في الجزائر المطبقة منذ 2002 إلى 2016.

السنوات	عدد المعدلات	نسب التعريفة الجمركية المطبقة		
2016-2002	03	%05	%15	%30

المصدر: المادة 03 من الأمر رقم 01-02 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتضمن تأسيس تعريفة جمركية جديدة (جريدة رسمية عدد 2001/47).

حيث يتضح من الجدول رقم 01 أعلاه أن مدونة الحقوق الجمركية الجزائرية أصبحت تشمل إبتداءا من سنة 2002 على ثلاث معدلات فقط يتم ترتيبها حسب درجة تصنيع المنتج و هي 05%، 15%، و 30% علاوة على الإعفاء[6]، وعلاوة على تلك الحقوق الجمركية فقد تم إستحداث في إطار قانون المالية التكميلي لسنة 2001 الحق الاضافي المؤقت (DAP) بمعدل 60% مع تخفيض 12% سنويا إبتداءا من سنة 2002 لينخفض إلى 48% في سنة 2002، ثم إلى 36% سنة 2003 ليصل إلى 24% في سنة 2004 فـ 12% في سنة 2005، ليختفي نهائيا بداية من جانفي 2006[7].

II. 2. مفهوم سياسة التفكيك الجمركي: سنحاول في هذه النقطة تسليط الضوء على إتفاق الشراكة الأورومتوسطية بين الجزائر والاتحاد الأروبي، ومن ثم تعريف سياسة التفكيك الجمركي الناجم عنها وكذا برنامج تنفيذه على المنتجات الصناعية الوافدة من هذا الاتحاد.

II.2.1.نبذة عن إتفاق الشراكة الأورومتوسطية: لقد بادرت الجزائر إلى بدء مفاوضاتها مع الإتحاد الأوروبي في جوان 1996، وقد عرفت تلك المفاوضات نوعا من التأخير بسبب إصرار الجزائر على تمسكها بتأجيل موضوع التفكيك الجمركي من أجل حماية إنتاجها الوطني. وقد تم استئناف المفاوضات سنة 2001، لتنتهي بالمصادقة على اتفاقية الشراكة في 2001/12/13 بمقر اللجنة الأوروبية ببروكسل (بلجيكا)، وهذا بعد سلسلة من المفاوضات، ليتم في النهاية الوصول إلى اتفاق نهائي في 2002/04/22[8] بفلونسيا في إسبانيا، والذي دخل حيز التنفيذ في شهر سبتمبر سنة 2005 بعد المصادقة عليه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005. لتتقدم الجزائر فيما بعد في 25 جوان 2010 بطلب مراجعة برنامج التفكيك الجمركي بسبب عدم جاهزية الاقتصاد الجزائري للدخول في منطقة

(5)- بدون مؤلف، أهمية الرسوم الجمركية ضمن المنظومة الضريبية و أثر إلغائها على الميزانية، مقال على موقع الواب: https://anibrass.blogspot.com، تاريخ الاطلاع 2016/09/10.

(6)- أنظر المادة 21 من القانون 01-12 المؤرخ في 19 جوان 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 (جريدة رسمية عدد 2001/38).

(7)- أنظر المادة 24 من القانون 01-12 المؤرخ في 19 جوان 2001 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2001 (جريدة رسمية عدد 2001/38).

(8)- سمينة عزيزة، الشراكة الأورومتوسطية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، عدد 09، 2011، ص151، 152.

التبادل الحر وكذا لتحضير المؤسسات الجزائرية للدخول في المنافسة القوية، وهو ما تم التوصل إليه في النهاية بتأجيل تطبيق سياسة التفكيك حتى عام 2020 بدل عام 2017[9].

II.2.2.تعريف التفكيك الجمركي: لقد نصت المادة 06 من إتفاقية الشراكة الأورومتوسطية على مايلي: " تقوم المجموعة الأوروبية و الجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى تقدير إعتبارا من تاريخ دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ حسب الكيفيات المشار إليها ...". حيث أن إتفاق الشراكة يقوم على فكرة إنشاء منطقة تبادل حر خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة عن طريق رفع الحواجز الجمركية بصفة تدريجية، و عليه يمكن القول أن التفكيك الجمركي يعني التخفيض التدريجي للضرائب والرسوم الجمركية المفروضة على المنتجات التي يكون منشؤها المجموعة الأوروبية عند إستيرادها في الجزائر[10]، وذلك على مدار جدول زمني متفق عليه بغية إزالتها نهائيا من أجل الوصول في نهاية المطاف إلى إنشاء منطقة تبادل حر.

II.2.3.برنامج التفكيك الجمركي الأولي مع الاتحاد الأوروبي: لقد إنطلقت عملية التفكيك الجمركي في 01 سبتمبر 2005 بصفة متدرجة و على إمتداد 12 سنة بتوزيع المنتجات الأوروبية المصدرة إلى الجزائر إلى ثلاث قوائم بحسب تدرجية قدرتها على تحمل المنافسة، بحيث يتم إلغاء فوري للرسوم الجمركية بالنسبة لمنتجات القائمة الأولى بمجرد دخول الاتفاق حيز التنفيذ، مع تفكيك تدريجي للحقوق المطبقة على سلع القائمة الثانية على مدى خمس سنوات بعد سنتين من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ابتداءا من أول سبتمبر 2007 و حتى عام 2012، في حين سيتم تفكيك الحقوق الجمركية المفروضة على القائمة الثالثة بعد سنتين أيضا من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ و يمتد إلى عشر سنوات حتى حلول عام 2017 تاريخ إنشاء منطقة حرة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي[11]، و ذلك حسب الرزنامة الآتية:

جدول رقم 02: رزنامة التفكيك الجمركي بالنسبة لثلاثة قوائم من المنتجات الأوروبية المصدرة إلى الجزائر على مدار 12 سنة من 2005 إلى 2017. الوحدة: %

السنة	05	06	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17
القائمة 1	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0
القائمة 2	100	100	80	70	60	40	20	0	0	0	0	0	0
القائمة 3	100	100	90	80	70	60	50	40	30	20	10	05	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر والمجموعة الأوروبية الموقع بفالونسيا (إسبانيا)، يوم 22 أفريل 2002، (جريدة رسمية عدد 2005/31) .

وعليه يمكن توضيح عملية التفكيك للحقوق الجمركية الخاضعة لها القوائم الثلاث كما يلي:

أ- تفكيك الحقوق الجمركية للقائمة الأولى: لقد تم إلغاء فوري للرسوم الجمركية المقررة على هذه القائمة بمجرد دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ بتاريخ 2005/09/01، وهي تشتمل على أغلب سلع التسيير (مواد أولية) ممثلة بـ2034 بندا تعريفيا[12]، وهو ما يمثل نسبة 40,79% من مجموع بنود التعريفة الجمركية المعنية بسياسة التفكيك.

ب- تفكيك الحقوق الجمركية للقائمة الثانية: لقد بدأ التفكيك التعريفي لهذه القائمة بعد سنتين من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ابتداءا من أول سبتمبر 2007 وحتى شهر سبتمبر من عام

(9)-Ministère du commerce, nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produit industriels, pp: 3-7, sur le sit web: www.mincommerce.gov.dz, le 04/10/2016.

(10)- زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006، ص185.

(11)- نقلا عن الاتفاق الأوروبي المتوسطي لتأسيس شراكة بين الجزائر و المجموعة الأوروبية الموقع بفالونسيا (إسبانيا) يوم 22 أفريل 2002، (ج ر ج ج عدد 31 المؤرخة في 2005/04/30).

(12)- الملحق الثاني المتضمن قائمة المنتجات المشار إليها في المادة 09 الفقرة الأولى من اتفاق الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوربي (جريدة رسمية عدد 2005/31).

2012، وهي تحتوي على أغلب سلع التجهيز (منتجات نصف مصنعة)، وهي تمثل حوالي 18,55% من مجموع بنود التعريفة الجمركية المعنية بالتفكيك الجمركي (أي 1095 بند تعريفي)[13]، والجدول الموالي يبين مخطط التفكيك الجمركي لمعدلات التعريفة الجمركية:

جدول رقم 03: مخطط التفكيك للحقوق الجمركية الخاضعة لها القائمة 02. الوحدة %

السنوات	05	06	07	08	09	10	11	12
التخفيضات	/	/	20	30	40	60	80	100
معدل 05 %	05	05	04	03,5	03	02	01	0
معدل 15%	15	15	12	10,5	09	06	03	0
معدل 30%	30	30	24	21	18	12	06	0

المصدر : من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 09 الفقرة 02 من إتفاق الشراكة الأورومتوسطي (جريدة رسمية عدد 2005/31).

حيث يتضح من الجدول أعلاه أن الحقوق الجمركية الخاضعة لها سلع القائمة الثانية قد شُرِعَ في تفكيكها إبتداءا من سنة 2007 بعد مضي سنتين من بدأ سريان إتفاق الشراكة ليمتد لمدة خمس سنوات حتى العام 2012، أين تصبح معدلات الحقوق الجمركية منعدمة تماما.

جـ تفكيك الحقوق الجمركية للقائمة الثالثة: أما القائمة الثالثة فتشمل البنود الباقية غير تلك الواردة قائمتها في الملحقين الثاني والثالث من إتفاق الشراكة الأورومتوسطي[14]، وهي تشمل على أغلب السلع الاستهلاكية (سلع كاملة التصنيع) ممثلة في 1860 بندا تعريفيا ما يعادل نسبة 37,28% من مجموع بنود التعريفة الجمركية الخاضعة للتفكيك الجمركي، ولقد بدأ التفكيك التعريفي لمعدلات هذه القائمة بتاريخ 2007/09/01 لينتهي التفكيك الكلي لها بتاريخ 2017/09/01 تاريخ إنشاء منطقة حرة بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، لذلك تم التفاوض على التفكيك التعريفي لمعدلات هذه القائمة حتى العام 2017 من أجل كسب ميزة تنافسية في منتجات هذه القائمة، و هذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم 04: مخطط التفكيك للحقوق الجمركية الخاضعة لها القائمة رقم 03. الوحدة %

السنوات	07	08	09	10	11	12	13	14	15	16	17
تخفيضات	10	20	30	40	50	60	70	80	90	95	100
معدل 05	04,5	04	3,5	03	2,5	02	01,5	01	0,5	0,25	0
معدل 15	13,5	12	10,5	09	7,5	06	04,5	03	01,5	0,75	0
معدل 30	27	24	21	18	15	12	09	06	03	01,5	0

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على المادة 09 الفقرة 03 من إتفاق الشراكة الأورومتوسطية (جريدة رسمية عدد 2005/31).

نلاحظ من الجدول أعلاه أنه بعد السنة الثانية من دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ أي إبتداءا من سنة 2007 شُرَع في التفكيك التدريجي للمعدلات الثلاث بمعدل 10% سنويا، وسيستمر هذا التفكيك حتى عام 2017 لتصبح معدلات الحقوق الجمركية المفروضة على هذه القائمة منعدمة تماما.

III.انعكاسات سياسة التفكيك الجمركي على الجباية الجزائرية: إذا كانت الحقوق الجمركية أداة لحماية الاقتصاد الوطني من المنافسة غير الشرعية للمنتجات الأجنبية، وموردا جبائيا مهما لخزينة الدولة، فإن تطبيق الجزائر لسياسة التفكيك الجمركي الناجم عن اتفاق الشراكة، فرض عليها تحديات من شأنها أن تنعكس على المداخيل الجمركية و الجبائية.

(13)- الملحق الثالث المتضمن قائمة المنتجات المشار إليها في المادة 09 الفقرة الثانية من اتفاق الشراكة.
(14)- أنظر المادة 09 الفقرة 03 من إتفاق الشراكة الأورومتوسطي بين الجزائر و الاتحاد الأوروبي، جريدة رسمية عدد 2005/31).

1.1.III.الانعكاسات على المداخيل الجمركية: لقد اكتسبت الجباية الجمركية منذ الاستقلال أهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري من خلال المبالغ التي يتم تحصيلها منها، والتي كانت تساهم بعائدات معتبرة ضمن الإيرادات العامة العادية للميزانية، إلا أنه من المتوقع أن يكون لسياسة التفكيك الجمركي انعكاسات على هذه الجباية و هو ما سنتطرق إليه في هذه النقطة من خلال تبيان الآثار التي تخلفها هذه السياسة على العناصر المكونة للجباية الجمركية، التي تشمل بالإضافة إلى الحقوق الجمركية، الرسم على القيمة المضافة عند الاستيراد وكذا بعض الرسوم الأخرى المفروضة على حركة السلع عبر الحدود.

1.1.1.III.الانعكاسات بالنسبة للحقوق الجمركية: تعتبر الخسارة في الحقوق الجمركية أهم الآثار المباشرة لإتفاقية الشراكة، إذ أن تفكيك الحقوق الجمركية المحصلة على الواردات المتأتية من دول الاتحاد الأوروبي ستنقص لامحالة من الإيرادات العامة، ولتوضيح ذلك النقص في الإيرادات لابد من تسليط الضوء على نسبة مساهمة تلك الحقوق في الجباية العادية للدولة قبل تطبيق برنامج التفكيك الجمركي وبعده، حتى يتضح لنا مدى التأثير الذي أحدثته تلك السياسة على العائدات الجمركية،وهو ما يمكن إيضاحه من خلال الجداول الآتية:

جدول رقم 05: تطور مساهمة الحقوق الجمركية في الجباية العادية خلال الفترة 2000-2014.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
حقوق الجمارك	90	104	128	143	137	143	113	132
الجباية العادية	373	444	493	562	603	664	745	786
نسبة المساهمة	24,22	23,53	26,05	25,50	22,72	21,56	15,24	16,87

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
حقوق الجمارك	164	172	183	222	337	401	369
الجباية العادية	983	1.172	1.309	1.548	1.944	2.072	2.124
نسبة المساهمة	16,68	14,74	14,02	14,35	17,36	19,37	17,40

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على إحصائيات المديرية العامة للضرائب و المديرية العامة للجمارك

قد يبدوا من الوهلة الأولى من الجدول أعلاه أن تحصيلات الحقوق الجمركية هي في تزايد مستمر من سنة لأخرى، إلا أن الواقع العملي يؤكد تراجعها بفعل سياسة التفكيك الجمركي، وترجع تلك الزيادة الملاحظة في قيمة الحقوق الجمركية إلى الإرتفاع المطرد للواردات من سنة لأخرى، وما يؤكد هذا التراجع للحقوق الجمركية هو أنه عند ملاحظة نسبة مساهمة الحقوق الجمركية في الجباية العادية للدولة نجدها في تراجع مستمر بعد الشروع في تنفيذ سياسة التفكيك الجمركي في سبتمبر 2005 رغم أنها كانت مستقرة نسبيا قبل ذلك، حيث كانت تساهم بعائدات معتبرة ضمن الجباية العادية، بحيث تجاوزت النسبة على العموم المستوى 20% خلال الفترة التي تسبق تنفيذ التفكيك الجمركي، لكن سرعان ما بدأت هذه النسبة في التراجع بعد الشروع في تنفيذ الاتفاقية، حيث إنخفضت إلى 15% في سنة 2006، لترتفع قليلا إلى 16% خلال سنتي 2007 و 2008، ثم تواصل إنخفاضها إلى حدود 14% خلال سنوات 2009، 2010، 2011، لترتفع بعد ذلك قليلا في السنوات اللاحقة دون أن تتجاوز المستوى 20%، وهو ما يؤشرعلى ضعف مساهمة الحقوق الجمركية في تنمية الموارد الجبائية. من جهة أخرى فقد تراجعت أيضا نسبة مساهمة الحقوق الجمركية ضمن المداخيل الجمركية، ولتوضيح ذلك نأخذ مساهمة حقوق الجمارك ضمن المداخيل الجمركية المحصلة لفترة خمس سنوات التي تسبق تاريخ دخول إتفاق الشركة حيز التنفيذ و نقارنها بفترة العشر سنوات التي تلت البدأ في تنفيذ الاتفاقية و ذلك كما يلي:

جدول رقم 6: تطور حجم المداخيل الجمركية في الجزائر الفترة 2000-2004 الوحدة: مليون دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
حقوق جمارك	90.380	104.597	128.455	143.557	137.171

الرسوم الجمركية	71.001	77.979	101.787	117.886	144.623
مج المداخيل الجمركية	161.381	182.576	230.242	261.443	281.794
نسبة حقوق الجمارك/ مج المداخيل الجمركية	%56,00	%57,29	%55,79	%54,91	%48.68

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للجمارك على موقع الواب /www.douane.gov.dz، تاريخ الاطلاع 2016/09/10.

جدول رقم 07: تطور المداخيل الجمركية في الجزائر الفترة 2005-2014. الوحدة: مليون دج

السنوات	المنتوجات الجمركية	باقي تحصيلات الجمارك (TVA،TIC، ..)	مجموع المداخيل الجمركية	نسبة الحقوق الجمركية / مج المداخيل الجمركية
2005	143.683	167.296	310.979	%46,20
2006	113.590	170.405	283.995	%39,99
2007	132.766	210.532	343.298	%38,67
2008	164.104	275.441	439.545	%37,33
2009	172.816	287.396	460.212	%37,55
2010	183.573	308.929	492.502	%37,27
2011	222.190	356.452	578.642	%38,39
2012	337.571	455.276	792.847	%42,57
2013	401.447	538.608	940.055	%42,70
2014	369.655	538.815	908.470	%40,69

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات التابع للجمارك على موقع الواب:/http://www.douane.gov.dz ، تاريخ الاطلاع 2016/09/10.

حيث يلاحظ من الجداول أعلاه أنه بعد استعراض حجم الحقوق الجمركية ضمن مجموع المداخيل المحصلة من طرف إدارة الجمارك خلال الخمس السنوات التي تسبق تنفيذ إتفاق الشراكة (من سنة 2000 إلى سنة 2004) يتضح أنها كانت تشكل نسبة هامة من مجموع المداخيل الجمركية، بحيث تجاوزت النسبة على العموم 50% ماعدا بالنسبة لسنة 2004 أين إنخفضت إلى أقل من النصف بقليل أين سجلت نسبة 48%(*)، و لكن بمجرد دخول إتفاق الشراكة حيز التنفيذ في 01 سبتمبر 2005 بدأت نسبة مساهمة الحقوق الجمركية في إجمالي المداخيل المحصلة تنخفض تدريجيا خلال السنوات الأولى من بدأ سريان الإتفاقية بحيث إنخفضت إلى حدود 46% سنة 2005، لتواصل إنخفاضها إلى 40% ثم 38% خلال سنتي 2006 و2007 على الترتيب لتنخفض بعد ذلك وتستقر في حدود 37% خلال الفترة الممتدة من سنة 2008 إلى 2010، لتُعاود الإرتفاع بنسب متقاربة بدءا من سنة 2011 دون أن تتجاوز النصف وهذا رغم الارتفاع المتزايد في حجم التجارة الخارجية وعلى رأسها الواردات، ويرجع هذا التراجع في المنتوجات الجمركية إلى سياسة التفكيك الجمركي الناجمة عن إتفاق الشراكة الأورومتوسطية، وكذا إلى الحجم الكبير للتعامل الجزائري مع الإتحاد الأوروبي و الذي يتجاوز في معظمه 50% من مجموع حجم التجارة الخارجية، و الجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم 08: توزيع الواردات الجزائرية بين الاتحاد الأوروبي و باقي دول العالم الفترة 2008- 2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

المنطقة	الوحدة	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الإتحاد الأروبي	بالقيمة	20985	20772	20704	24616	26333	28724	29.684
	بالمنة	53,15	52,86	51,16	52,10	52,27	52,20	50,67
	بالقيمة	18494	18522	19769	22631	24043	26304	28.896

(*)– وربما يعود ذلك إلى الالغاء التدريجي للحق الاضافي الموقت (DAP) الذي شرعت الجزائر في تفكيكه مسبقا إبتداءا من سنة 2002 و حتى نهاية سنة 2005 بمعدل 12% سنويا.

باقي دول العالم	بالمئة	46,85	47,14	48,84	47,90	47,73	47,80	49,33
إجمالي الواردات	بالقيمة	39479	39294	40473	47247	50376	55028	58.580
	بالمئة	100	100	100	100	100	100	100

المصدر:إحصائيات الجمارك الجزائرية على موقع الواب: www.douane.gov.dz/، تصفح يوم 2016/09/10.

من خلال معطيات الجدول رقم 08 نلاحظ أن دول الإتحاد الأوروبي تبقى المتعامل الأول مع الجزائر بنسبة فاقت 50% في السنة من إجمالي الواردات الجزائرية رغم المنافسة القوية لمنتوجات باقي دول العالم، حيث صدرت دول الاتحاد من العام 2005 إلى العام 2014 إلى الجزائر سلعا وخدمات تتجاوز قيمتها 200 مليار دولار أمريكي أي بمعدل سنوي تجاوز 20 مليار دولار، بينما لم تتعدى الصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو السوق الأوروبية 5 مليار دولار خلال نفس الفترة[15]، وهو ما يؤكد على الارتباط الشديد للجزائر مع دول الاتحاد الأوروبي، و هذا بالتأكيد له أثر سلبي على الايرادات الجمركية.

وحسب تقديرات الجمارك الجزائرية فإن الجزائر قد تكبدت خسائر فاقت 658,7 مليار دينار جزائري بسبب سياسة التفكيك الجمركي وهو ما يعادل أكثر من 08 مليار دولار أمريكي منذ دخول إتفاقية الشراكة حيز التنفيذ في سبتمبر 2005 و حتى العام 2013[16]، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم 09: الخسائر في عائدات الجمارك الناتجة عن التفكيك الجمركي خلال الفترة 2005-2013

الوحدة مليار دج

السنوات	05	06	07	08	09	10	11	12	13
الخسائر في العائدات الجمركية	7,7	31	38,8	75	85,3	76,6	104	110,1	130,1
المجموع الكلي	658,7								

المصدر: وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر - الاتحاد الأوروبي: 08 ملايير دولار نقص في أرباح العائدات الجمركية، مقال على موقع الواب:/http://www.aps.dz/ar/economie، تاريخ الاطلاع 2015/05/25.

حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أن الخسائر في العائدات الجمركية بسبب التفكيك الجمركي هي في تزايد مستمر من سنة لأخرى حيث بلغت 7,7 مليار دينار في سنة 2005 ووصلت إلى أكثر من 130 مليار دينار في سنة 2013 مسجلة إنخفاض واحد في سنة 2010 بلغ 76,6 مليار دينار وهي السنة التي جرى فيها إتفاق بين الجزائر والاتحاد الأوربي يقضي بتأجيل تطبيق التفكيك الجمركي بينهما حتى العام 2020 بدل العام 017 [17]، و ذلك من أجل ضمان حماية أفضل لبعض القطاعات الصناعية الوطنية و تمكين المؤسسات الجزائرية من الاستعداد للمنافسة القوية التي ستواجهها عند إنشاء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي، و تشير التقديرات أن الجزائر كانت قد تجنبت خسائر بقيمة 8,5 مليار دولار بعد قرار تجميد إلغاء التفكيك الجمركي للمنتجات المستوردة من دول الإتحاد الأوروبي لو إستمر العمل به من عام 2010 و حتى عام 2017 [18].

وعليه نخلص إلى أن تطبيق برنامج التفكيك الجمركي أثر سلبا على الحقوق الجمركية، وسيزداد الأمر سوءا في الفترة المقبلة عند إنشاء منطقة التبادل الحر بين الجزائر والاتحاد

(15)- و. نسيمة، تجميد التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي جنب الجزائر خسائر بـ 8,5 مليار دولار، يومية الرائد، عدد 132، 2012/08/25، ص 05.

(16)- وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر- الاتحاد الأوروبي: 08 ملايير دولار نقص في أرباح العائدات الجمركية، مقال على موقع الواب: http://www.aps.dz/ar/economie/، تاريخ الاطلاع 2015/05/25.

(17)-Ministère du commerce, nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produit industriels, op-cit, pp: 3-7.

(18)- و. نسيمة، مرجع سابق، ص05.

الأوروبي في آفاق 2020، وكذا في حالة الانضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة التي تنادي أيضا بتحرير المبادلات التجارية من خلال رفع الحواجز الجمركية عليها.

2.1.III.الانعكاسات على الرسم على القيمة المضافة الخارجي: إن الرسم على القيمة المضافة هي عبارة عن ضريبة غير مباشرة يتحملها المستهلك الأخير أدخلت بموجب الاصلاح الجبائي لسنة 1992، وهي حاليا يتم حسابها إنطلاقا من معدلين: المعدل المخفض بنسبة 09% والمعدل العادي بنسبة 19 % [19].

وبإعتبار أن وعاء الرسم على القيمة المضافة يشمل على كل المصاريف و الحقوق و الرسوم[20] بما فيها الحقوق الجمركية، فإن الانخفاض في تلك الحقوق بفعل سياسة التفكيك الجمركي من المفروض أن يؤدي إلى انخفاض وعاء الرسم على القيمة المضافة الخارجي، و من ثم انخفاض قيمته، إلا أن الواقع العملي أثبت إرتفاع قيمة الرسم على القيمة المضافة الخارجي من سنة لأخرى بفعل أن سياسة التفكيك الجمركي المنتهجة صاحبها ارتفاع لقيمة الواردات، وهو ما أدى إلى إلغاء أثر التفكيك الجمركي على الرسم على القيمة المضافة على الاستيراد وهو ما يمكن توضيحه في الجدول الموالي:

جدول رقم 10: تطور الواردات الجزائرية بالموازاة مع تطور الرسم على القيمة المضافة الخارجي الفترة 2008-2014.

الوحدة: مليون دج

السنوات	قيمة الواردات	الرسم على القيمة المضافة الخارجي	معدل نمو الواردات	معدل نمو TVA الخارجي
2008	2.572.033	261.401	%34,18(*)	%30,26(**)
2009	2.854.805	276.634	%10,99	%5,82
2010	3.011.807	296.777	%5,50	%7,28
2011	3.442.501	345.233	%14,30	%16,33
2012	3.907.072	441.678	%13,50	%27,94
2013	4.368.548	516.918	%11,81	%17,04
2014	4.719.708	525.170	%08,04	%01,60

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات التابع للجمارك على موقع الواب:/www.douane.gov.dz، تصفح يوم 2016/09/10.

حيث يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة الرسم على القيمة المضافة الخارجي هي في تزايد مستمر من سنة لأخرى وبارتباط وثيق مع ارتفاع قيمة الواردات المحققة من سنة لأخرى، حيث أن ارتفاع قيمة الواردات بنسبة معينة أدى إلى ارتفاع قيمة الرسم على القيمة المضافة الخارجي بنفس المقدار تقريبا، فارتفاع قيمة الواردات في سنة 2008 بـ 34% أدى إلى إرتفاع قيمة الرسم على القيمة المضافة الخارجي بنسبة 30%، وأن نزولها في سنة 2010 إلى 05% أدى كذلك إلى نزول قيمة الرسم على القيمة المضافة الخارجي بنسبة 07%، ويرجع هذا الاختلاف الطفيف في معدلات النمو إلى الاختلاف في معدلات الرسم على القيمة المضافة بين 07% و 17%، علاوة على وجود بعض المنتجات المعفاة من الرسم. وبالتالي ما يمكن قوله أن سياسة التفكيك الجمركي لعبت تأثير مزدوج على الرسم على القيمة المضافة على الواردات، فمن جهة سمحت هذه السياسة بتخفيض وعاء الرسم على القيمة المضافة ومن ثم إنخفاض قيمتها بإعتبار أن الحقوق الجمركية تعتبر أحد العناصر المشكلة لوعاء الرسم على القيمة المضافة، و من جهة أخرى سمحت هذه السياسة بارتفاع قيمة الواردات المستفيدة من

(19)- أنظر المادتين 26 و 27 من قانون المالية لسنة 2017 (جريدة رسمية 2016/77).

(20)- أنظر المادة 15 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

(*)- تم حساب هذه القيمة كما يلي:[(2.572.033 -1.916.829)/ 1.916.829] X %100= %34,18.

(**)- تم حساب هذه القيمة كما يلي:[(261.401 -200.675)/ 200.675] X %100= %30,26.

الالغاءات الجمركية وهو ما أدى إلى ارتفاع حصيلة الرسم على القيمة المضافة المفروضة على هذه الواردات.

3.1.III.الانعكاسات على الرسوم الأخرى المحصلة من طرف إدارة الجمارك. بالإضافة إلى الرسم على القيمة المضافة الخارجي تقوم إدارة الجمارك بتحصيل بعض الرسوم الأخرى لفائدة إدارة الضرائب والتي تفرض بالغالب حسب طبيعة المنتوج المستورد، وعلى رأسها الرسم الداخلي على الاستهلاك (TIC) والرسم على المنتوجات البترولية (TPP). والجدول التالي يستعرض تطور قيمة هذه الرسوم مقارنة بتطور قيمة الواردات الجزائرية.

جدول رقم 11:تطور الواردات الجزائرية بالموازاة مع تطور الرسوم الأخرى المحصلة من طرف إدارة الجمارك الفترة 2010-2014. الوحدة: مليون دج

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014
قيمة الواردات	3.011.807	3.442.501	3.907.072	4.368.548	4.719.708
معدل نمو الواردات	%5,50	%14,30	%13,50	%11,81	%08,04
قيمة الرسوم الأخرى	12.152	11.219	13.598	21.690	13.645
معدل نمو الرسوم الأخرى	%12,92	%7,68 -	%3,38	%59,51	%37,09-

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على إحصائيات المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات التابع للجمارك على موقع الواب:/www.douane.gov.dz، تصفح يوم 2016/09/10.

حيث يتضح من جدول أعلاه أنه ليس هناك أي إرتباط بين معدل نمو الواردات من سنة لأخرى ومعدل نمو قيمة الرسوم الأخرى المحصلة من طرف إدارة الجمارك، فبينما سجلت الواردات معدلات نمو إيجابية بنسب مختلفة من سنة لأخرى نجد أن قيمة الرسوم الأخرى سجلت في نفس الوقت معدلات نمو متباينة بعضها إيجابي والبعض الآخر سلبي، و هذا راجع إلى التغير في قيمة البضائع المستوردة المفروضة عليها هذه الرسوم، و عليه يمكن القول أن سياسة التفكيك الجمركي التي ساهمت إلى حد ما في إرتفاع قيمة الواردات ليس لها تأثير على التغير في قيمة هذه الرسوم الأخرى المحصلة من طرف إدارة الجمارك.

2.III. الانعكاسات على المداخيل الجبائية: إن المداخيل الجبائية للدولة تشتمل على الجباية البترولية التي تعتبر أهم مورد للميزانية العامة، إضافة إلى الجباية العادية المفروضة على النشاط الاقتصادي للمؤسسات.

1.2.III.الإنعكاس على الجباية البترولية: يتميز الإقتصاد الجزائري في كونه إقتصاد ريعي يقوم على إستراتيجية إستنزافية للثروة البترولية والغازية مما جعل الإقتصاد الجزائري رهين التقلبات في أسعار النفط في الأسواق العالمية، الأمر الذي شكل تحديا أمام السلطات الجبائية الجزائرية التي سعت منذ الإصلاح الجبائي لسنة 1992 إلى إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، إلا أنه لم يتحقق لها ذلك بالرغم من الإجراءات التي قامت بها الدولة من خلال الإصلاحات الجبائية المطبقة[21]. فالمحروقات لا زالت تشكل 97% من إجمالي الصادرات و أكثر من 50% من الايرادات العامة للدولة، وهذا ما توضحه الجداول التالية:

جدول رقم 12: حصيلة الصادرات خارج المحروقات مقارنة بصادرات المحروقات الفترة 2008-2014 الوحدة: مليون دولار أمريكي

البـــيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الصادرات خارج المحروقات	1937	1066	1526	2062	2062	2165	2580
صادرات المحروقات	77361	44128	55527	71427	69804	63752	60194
إجمالي الصادرات	79298	45194	57053	73489	71866	65917	62774
نسبة ص المحروقات	97,56	97,64	97,33	97,19	97,13	96,72	95,89

(21)- د كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 05، 2008، ص 338.

/ إجمالي الصادرات							

المصدر: المركز الوطني للإعلام و الإحصاء التابع للجمارك CNIS

حيث يلاحظ من الجدول رقم 12 هيمنة صادرات المحروقات على إجمالي الصادرات التي ظلت تراوح مكانها في حدود 97%، مع بعض التذبذبات المسجلة من سنة لأخرى صعودا و نزولا وهذا نظرا لتقلبات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وقد نتج عن هذه الوضعية أن الجباية البترولية كانت ولا زالت تشكل المصدر الأساسي لتمويل الميزانية العامة للدولة، والجدول التالي يعرض تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال نفس الفترة.

جدول رقم 13: تطور الجباية البترولية في الجزائر خلال الفترة 2005-2014.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الجباية البترولية	4003,56	2327,67	2820,01	3829,74	4054,35	3678,13	3390,42
معدل النمو	%47,63	%41,8-	%21,15	%35,81	%31,98	%9,28-	%7,82-

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة للضرائب، مديرية العمليات الجبائية و التحصيل.

حيث نلاحظ من الجدول أعلاه أن معدل نمو الجباية البترولية عرف بعض التذبذبات صعودا و نزولا من سنة لأخرى، حيث إرتفع في سنة 2008 بنسبة 47%، لينخفض في سنة 2009 إلى -41% ثم يرتفع في سنة 2010 إلى 21%، ثم ينخفض من جديد في سنة 2013 إلى -9%، و هكذا، وهذا راجع لعدة أسباب خارجية منها:

- عدم إستقرار أسعار البترول في الأسواق العالمية.
- التغير الحاصل في سعر صرف الدولار المستخدم بوصفه أداة تسوية في ذلك القطاع.
- الاضطرابات الحاصلة في سوق البترول (عدم الاستقرار في كل من ليبيا وسوريا،...).
- إن الجباية البترولية تخضع لقواعد تتجاوز الدولة وترتبط بالقواعد العامة المنتهجة من قبل منظمة الأوبك والممارسة الضريبية في الدول الصناعية على استهلاك الطاقة [22].

وبالتالي ما يمكن قوله أن التذبذب الحاصل في الجباية البترولية هو راجع لمتغيرات خارجية لا علاقة لسياسة التفكيك الجمركي في ذلك التذبذب التي تبقى تأثيراتها محايدة على مداخيل الجباية البترولية.

III.2.2.الإنعكاس على مداخيل الجباية العادية:

تحتل الجباية العادية مكانة هامة ضمن موارد الدولة، على إعتبار أنها تشكل نسبة هامة من مجموع موارد الميزانية العامة، إلا أن تطبيق سياسة التفكيك الجمركي سيكون لها تأثير لا محالة على تلك الموارد من خلال الانعكاسات السلبية التي ستخلفها على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نتيجة عدم قدرتها على منافسة المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية والتنافسية الكبيرة، وبالتالي إحتمال إندثارها و خروجها من السوق، مما ينجم عنه إحتمال تراجع الايرادات الجبائية العادية التي كانت هذه المؤسسات تدفعها قبل إختفائها و ذلك لعدة أسباب نذكر منها:

- إن الرسوم الجمركية كانت بمثابة الدرع الحِمَائي للصناعة الوطنية وأن إلغاؤها سيؤثر حتما على قدرة المؤسسات الوطنية في الوقوف أمام المنافسة القوية وغيرالمتكافئة للمنتوجات الأجنبية، حيث أن التخلي عن الحماية الجمركية على الواردات الجزائرية الوافدة من الاتحاد الأوروبي سيشكل تحديا حقيقيا أمام النسيج الصناعي الوطني الذي سيكون عرضة للصدمات الخارجية.

(22)- قدي عبد المجيد، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الوطني في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة يومي 20-21 ماي 2002، ص 16.

- أيضا فإنه لقوة العملة الأوربية الموحدة (اليورو) التي تنافس الدولار الأمريكي تأثير على المنتوج الوطني، و الذي إن تحسنت نوعيته وإنخفضت تكلفته فإنه يبقى يعاني من عامل الصرف بسبب ضعف العملة الوطنية مقابل اليورو.
- إتفاق الشراكة تم بين إتحاد أوروبي متطور تكنولوجيا و تقنيا و ماليا متكون من 15 دولة صناعية وبين الجزائر التي تعتبر بلد في طريق النمو يعتمد على تصدير منتوج وحيد هو المحروقات تابع للإتحاد الأوروبي بأكثر من 50% من تجارته الخارجية بينما لا تشكل هذه التجارة إلا 5% من تجارة الإتحاد الأوروبي[23].
- ضف إلى ذلك هشاشة النسيج الصناعي الجزائري وعدم تنوعه و كذا عدم تحكمه في تكاليف الإنتاج و إستعماله لوسائل تقليدية وغير متطورة، حيث لا تساهم الصناعة سوى بـ 05% من الناتج الداخلي الخام بالمقارنة مع 44% لقطاع المحروقات[24]، كل ذلك يجعل من المنافسة التجارية شرسة وغير متكافئة لصالح البضائع الأجنبية سواء في الداخل أو في الخارج.
-إن تحرير التبادل التجاري لن يعطي الصادرات الجزائرية أية ميزة تنافسية في السوق الأوروبية نظرا لكون الرسوم المفروضة على الواردات في الدول الأوروبية متدنية في الأصل و ليس لها تأثير كبير على تقليص الواردات إلى أوروبا، بل بالعكس سوف يؤدي إلى إرتفاع الصادرات الأوروبية نحو الجزائر، ضف إلى ذلك أن أوروبا منضمة للمنظمة العالمية للتجارة التي تضم أكثر من 160 دولة عضوة، مما يُلزمها منح جميع الأعضاء في المنظمة المزايا التي تمنحها لأي دولة أخرى، مما يبقي الصادرات الجزائرية خاضعة للمنافسة في الأسواق الأوروبية مع صادرات دول أخرى كدول جنوب شرق آسيا وأمريكا و غيرها[25]، وبالتالي فإن الجزائر لن تكون في وضع متميز و أفضلي لدخول منتجاتها الصناعية إلى الأسواق الأوروبية.
- الإتحاد الأوربي يستعين بمعايير صحية و بيئية و شروط فنية و تقنية صعبة التحكم من طرف المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، والتي يمكن أن يؤدي تطبيقها إلى الحد من دخول السلع الجزائرية إلى السوق الأوروبية في حال عدم تطابقها مع المعايير والمواصفات، خاصة إذا علمنا أن المؤسسات الجزائرية لا تمتلك سوى عدد محدود جدا من شهادات الإيزو (ISO)(*)في حين تمتلك الدول المتقدمة عشرات الآلاف منها[26].
كل هذه العوامل مجتمعة و متفرقة تشكل جملة من المخاوف والتهديدات المتربصة بالمؤسسات الجزائرية، يضاف إليها التحديات التي سيفرزها الإنضمام المرتقب للجزائر للمنظمة العالمية للتجارة التي تنادي أيضا بتحرير التجارة الخارجية من خلال رفع القيود الجمركية عليها، مما سينعكس سلبا على الإقتصاد الوطني عامة و على الإيرادات الجبائية خاصة. من جهة أخرى فقد ظلت الجزائر تعاني من عجز الميزانية العامة منذ البدء في تطبيق اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهو في تزايد مستمر من سنة لأخرى، حيث لم يتجاوز معدل تغطية الإيرادات العامة للنفقات العامة مستوى 55%، بل كان في بعض السنوات أقل

(23)- عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الأول، 2004، ص 62.
(24)- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، أهمية تثمين وتأهيل الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، جامعة مستغانم، يومي 24،23 أفريل 2012، ص05.
(25)- سمينة عزيزة، مرجع سابق، ص156.
(*)- هي عبارة عن شهادات تمنحها منظمة العالمية للتقييس الدولية و التي تخص مواصفات السلع و الخدمات من حيث الجودة، أنظمة إدارة البيئة، التغليف و غيرها.
(26)- عياش قويدر، إبراهيمي عبدالله، أثار إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل والتشاؤم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد رقم 02، 2005، ص67.

من 50%، وهو ما يعني أن الايرادات العامة لا تكفي حتى لتغطية نصف النفقات العامة في بعض السنوات، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم 14: تطور الإيرادات العامة و النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2008-2014.

الوحدة: مليار دينار جزائري

البيان	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مجموع النفقات	4.323	5.191	5.861	6.618	7.429	6.880	7.656
مج الايرادات	1.924	2.787	3.081	2.992	3.456	3.820	4.218
العجز الميزاني	2.399	.2.408	2.779	3.626	3.973	3.060	3.438
معدل التغطية %	44,51	53,68	52,58	45,21	46,52	55,52	55,10

المصدر: من إعداد الباحثين بالإعتماد على قوانين المالية 2008- 2014.

وإذا كان هذا هو حال الميزانية العامة في ظل التنفيذ التدريجي لبرنامج التفكيك الجمركي، فإن التطبيق الكامل لبرنامج التفكيك الجمركي سيزيد من نقص موارد الميزانية حدة، الشيء الذي يدعو إلى البحث عن موارد جديدة لتعويض ذلك النقص في الايرادات، وذلك من خلال اللجوء سواء إلى سياسة الاقراض الداخلية أو الخارجية(*)، وما يترتب عليها من أعباء مرتفعة لخدمة الدين، وهو ما من شأنه أن يزيد من مشاكل الدولة عوض أن يكون حلا فعليا لتغطية عجز الميزانية. أو اللجوء إلى فرض ضرائب داخلية مرتفعة لتعويض ذلك النقص في الايرادات، وهو ما من شأنه التأثير سلبا على قدرة الاقتصاد الوطني على تحمل عبء تلك الضرائب الجديدة، و هو ما قد يوصلنا إلى الحديث عن فكرة "الضريبة تقتل الضريبة" التي شرحها الاقتصادي الأمريكي أرثر لافر (Arther Laffer)، والتي مؤداها أن الرفع في المعدلات الضريبية سيؤدي في النهاية إلى انخفاض الحصيلة الجبائية(27).

IV.خاتمة:

في النهاية نخلص إلى أن سياسة التفكيك الجمركي الناجم عن اتفاق الشراكة الأورومتوسطية أحدثت إنعكاسات عميقة على الجباية الجزائرية، خاصة فيما يتعلق بالحقوق الجمركية بالنظر إلى المكانة التي تحتلها تلك الحقوق ضمن موارد الميزانية العامة للدولة، والتي يصعب تعويضها أمام تزايد حجم النفقات، كما ترتب عن هذه السياسة تأثيرات غير مباشرة على الجباية العادية للدولة والتي ستزداد أثارها حدة حتى بعد الإنتهاء من التطبيق الكامل لبرنامج التفكيك الجمركي، وذلك من خلال التأثير على قدرة المؤسسات الجزائرية على الصمود في وجه المنافسة الشرسة وغير متكافئة للمنتوجات الأجنبية المصدرة إلى الجزائر.

ومنه يمكن القول أن سياسة التفكيك الجمركي ستشكل رهانا حقيقيا أمام الاقتصاد الجزائري الملزم بإلغاء كل القيود التعريفية لبناء منطقة التبادل الحر مع الاتحاد الأوروبي في آفاق 2020، ومن هنا يتضح جدية المرحلة المقبلة عليها الجزائر، وهو ما يدعوها إلى إعتماد جملة من السياسات والاجراءات المرافقة من أجل التقليل من الاختلالات التي ستخلفها هذه السياسة على الاقتصاد الوطني ومن بينها:

(*)- و هو ما قامت به الجزائر في شهر أفريل 2016 من خلال إصدار القرض السندي للإستثمار.

(27)- حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010، ص 79.

• إعادة التفاوض من جديد مع الاتحاد الأوروبي بشأن برنامج التفكيك الجمركي من أجل تجميده أو تأجيله إلى وقت لاحق، حتى تعطي فرصة أخرى للمؤسسات الجزائرية من أجل الاستعداد الجيد للمنافسة الأجنبية.
• العمل على النهوض بالاقتصاد الوطني عن طريق تأهيل المؤسسات القائمة حتى تكون ذات قدرة تنافسية عالية قادرة على منافسة المنتوجات الأجنبية و إقتحام الأسواق الخارجية ومُسَاهمَة في نفس الوقت في تنمية الموارد الجبائية الداخلية.
• العمل على إصلاح النظام الجبائي من خلال العمل على تبسيط واستقرار القوانين الجبائية وكذا تحسين فعالية الادارة الجبائية بالإضافة إلى محاربة ظاهرة الغش و التهرب الجبائي.
•العمل على تنويع الاقتصاد من خلال إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية ليس من خلال رفع معدل الضغط الجبائي وإنما بتوسيع الوعاء الجبائي بزيادة تشجيع خلق المؤسسات
• العمل على تشجيع إتفاقيات الشراكة بين المؤسسات الجزائرية و الأوروبية لتدعيم إنتاج منتجات محليا عوضا عن إستيرادها من الخارج.

المراجع و الهوامش:

01- بدون مؤلف، أهمية الرسوم الجمركية ضمن المنظومة الضريبية و أثر إلغائها على الميزانية، مقال على موقع الواب: https://anibrass.blogspot.com، تاريخ الاطلاع 2016/09/10.
02- حميد بوزيدة، جباية المؤسسة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2010.
03- خالد عليان عليمان، علي أحمد المشاقبة، إدارة التخليص الجمركي، دار صفاء، الأردن، 2009.
04- رتيبة عروب، بوسبعين تسعديت، أهمية تثمين وتأهيل الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول الاستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر استمرارية أم قطيعة، جامعة عبد الحميد ابن باديس مستغانم، يومي 24،23 أفريل 2012.
05- زايد مراد، دور الجمارك في ظل إقتصاد السوق حالة الجزائر، أطروحة دكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2006.
06- سعيد عبد العزيز عثمان، د شكري رجب العشماوي، اقتصاديات الضرائب (سياسات – نظم – قضايا معاصرة)، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2007.
07- سمينة عزيزة، الشراكة الأورومتوسطية بين متطلبات الانفتاح الاقتصادي و التنمية المستقلة، مجلة الباحث، جامعة قصدي مرباح، ورقلة، عدد 09، 2011.
08- عادل أحمد حشيش، أساسيات الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية الجديدة، مصر، 1998.
09- عبد الحميد زعباط، الشراكة الأورومتوسطية و أثرها على الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد الأول، 2004.
10- عبد المجيد قدي، النظام الجبائي الجزائري و تحديات الألفية الثالثة، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني الأول حول الاقتصاد الوطني في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البليدة يومي 20-21 ماي 2002.
11- قوانين الضرائب و قوانين المالية السنوية و التكميلية لعدة سنوات .
12- قويدر عياش، عبد الله إبراهيمي، أثار إنظمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة بين التفاؤل و التشاؤم، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد رقم 02، 2005.
13- كمال رزيق، سمير عمور، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، العدد 05، 2008.
14- المرسوم الرئاسي رقم 05-159 المؤرخ في 27 أفريل 2005 المتضمن التصديق على الاتفاق الأورومتوسطي (جريدة رسمية عدد 2005/31).
15- وكالة الأنباء الجزائرية، الجزائر - الاتحاد الأوروبي: 08 ملايير دولار نقص في أرباح العائدات الجمركية، مقال على موقع الواب: http://www.aps.dz/ar/economie/، تاريخ الاطلاع 2015/05/25.
16- و. نسيمة، تجميد التفكيك الجمركي مع الاتحاد الأوروبي جنب الجزائر خسائر بـ 8,5 مليار دولار، يومية الرائد، عدد 132، 2012/08/25.
17- Chambre algérien de commerce et d'industrie, Schéma général du Démantèlement Tarifaire dans le cadre de l'accord d'association, sur le site Web: http://www.caci.dz, Page consulté le 12/04/2016.
18- Ministère du commerce, nouveau schéma du démantèlement tarifaire des produit industriels , pp: 3-7, sur le sit web: www.mincommerce.gov.dz, le 04/10/2016.